التاريخ: ٢٠٠٠/١١/١٦

بيان مالي

عن تطورات المالية العامة لشهر تشرين الأول ٢٠٠٠

١. عمليات الموازنة

بلغ عجز الموازنة في شهر تشرين الأول ٢٠٠٠ حوالي ٤٣٤ مليار ليرة، وهو ما يعادل **نسبة ٥٤,٩%** من مجمل إنفاق الموازنة. بالمقارنة، فقد بلغ العجز ٣٠٩ مليار ليرة في الشهر السابق، أي ما يعادل نسبة ٤٥,٠%، و٥٣٧ مليار ليرة في شهر تشرين الأول من العام ١٩٩٩ **(أي ما يعادل نسبة ٥٩,٥%)**. وتظهر النتائج الإجمالية لحركة الإيرادات والنفقات خلال الشهر أن الإيرادات تراجعت بحوالي ٨ مليارات ليرة عن إيرادات تشرين الأول ١٩٩٩، وهذا يمثل انخفاضاً نسبياً قدره ٢%. من جهة أخرى تراجعت النفقات في شهر تشرين الأول بحوالي ١١١ مليار ليرة مقارنةً مع الشهر نفسه من العام السابق وهو ما يمثل انخفاضاً نسبياً قـ ـدره ١٢%.

في ما يتعلق بتفاصيل إيرادات الموازنة في شهر تشرين الأول ٢٠٠٠، فقد تراجعت الإيرادات الضريبية باستثناء إيرادات الجمارك من ٩٥ مليار ليرة في تشرين الأول ١٩٩٩ إلى ٧٢ مليار ليرة أي بنسبة ٢٤%. وفي المقابل، ارتفعت إيرادات الجمارك إلى ١٨٠ مليار ليرة، مقارنة مع ١٦٧ مليار في تشرين الأول ١٩٩٩، وهو ما يمثل زيادة نسبية قدرها ٨%. وقد حصلت تلك الزيادة بالتزامن مع استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية بالنسبة إلى الليرة اللبنانية. وقد يكون الارتفاع في الحصيلة الجمركية مؤشراً إلى ارتفاع حجم الاستيراد الحقيقي بأسعار الصرف الثابتة. إلى جانب ذلك ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بحوالي ١% من ١٠٣ مليار ليرة في تشرين الأول ١٩٩٩ إلى ١٠٤ مليار لـ ـيرة على الرغم من انخفاض تحويلات فائض إيرادات وزارة المواصلات السلكـ ـية واللاسلكـ ـية

التي بلغت ٥٥ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٠٠، مقارنة مع ٦٠ مليار ليرة في الشهر المماثل من العام السابق.

وتظهر الأرقام الإجمالية لنفقات الموازنة في شهر تشرين الأول ٢٠٠٠ تراجعاً كبيراً في مبلغ النفقات باستثناء خدمة الدين العام، حيث انخفضت من ٤٧٠ مليار ليرة في تشرين الأول ١٩٩٩ إلى ٣١٠ مليارات ليرة في الشهر نفسه من العام ٢٠٠٠ أي بنسبة انخفاض قدرها ٣٤%. في المقابل، ارتفعت نفقات خدمة الدين العام من ٤٣١ مليار ليرة في تشرين الأول ١٩٩٩ إلى ٤٨٠ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٠٠. ويعود ارتفاع نفقات خدمة الدين إلى إن مدفوعات الفائدة على الديون الخارجية فيما خص إصدارات الخزينة بالعملات الأجنبية يتركز قسم كبير منها خلال هذا الشهر حيث بلغت حوالي ٨٧ مليار ليرة. وتجدر الإشارة إلى أن مدفوعات الفائدة على الإصدارات السيادية اللبنانية بالعملات الأجنبية تسدد أما سنوياً وأما نصف سنوياً.

٢. **عمليات الخزينة**

أما فيما يتعلق بعمليات الخزينة، فقد ارتفع العجز في شهر تشرين الأول ٢٠٠٠ بأكثر من ٧٥ مليار ليرة عما بلغه ذلك العجز في نفس الشهر من العام الفائت. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع صافي المدفوعات من حساب الخزينة بحوالي ١١٣ مليار ليرة، بينما ارتفعت مبالغ المقبوضات بحوالي ٣٨ مليار ليرة .

٣. **عمليات الموازنة والخزينة**

أدت هذه التطورات في عمليات الموازنة والخزينة في تشرين الأول ٢٠٠٠ إلى انخفاض مستوى العجز الكلي (موازنة + خزينة) من ٥٤٧ مليار ليرة في تشرين الأول ١٩٩٩ إلى ٥١٩ مليار ليرة في الشهر نفسه من العام ٢٠٠٠ . وبذلك انخفضت نسبة العجز الإجمالي إلى ٥٤,٨% في شهر تشرين الأول ٢٠٠٠ مقابل ٥٧,٩% في تشرين الأول ١٩٩٩.

أما الوضع التراكمي لمجمل عمليات الموازنة والخزينة خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الحالية فيظهر ارتـفاعاً في نسبة عجز الموازنة والخزينة، من ٤٤,٨% في ١٩٩٩ إلـى ٥١,٢% في هذا العام.

إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه أيضاً هو أنه باستبعاد أعباء خدمة الدين العام، يتبين أن الفائض الأولي في عمليات الموازنة لشهر تشرين الأول ٢٠٠٠ بلغ ٤٦ مليار ليرة ونسبتـه
٦% من مجمل النفقات. وذلك بالمقارنة مع عجز أولي مقداره ١٠٥ مليار ليرة، بنسبـة
١٢%، في تشرين الأول ١٩٩٩. كذلك فإن الفائض الأولي عن الفترة الممتدة من كانون الثاني وحتى تشرين الأول من هذا العام بلغ ٥٢٨ مليار ليرة، بنسبة ٨% من مجمل النفقات، بالمقارنة مع فائض أولي قدره ٥٣٨ مليار ليرة، بنسبة ٩%، عن الفترة المقابلة من العام السابق.